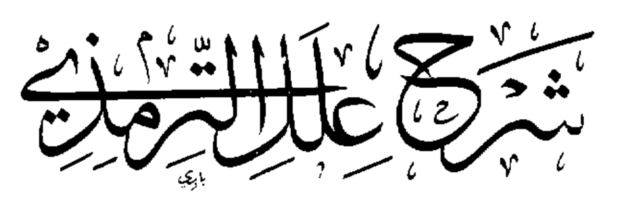


شرح علل الترمذي

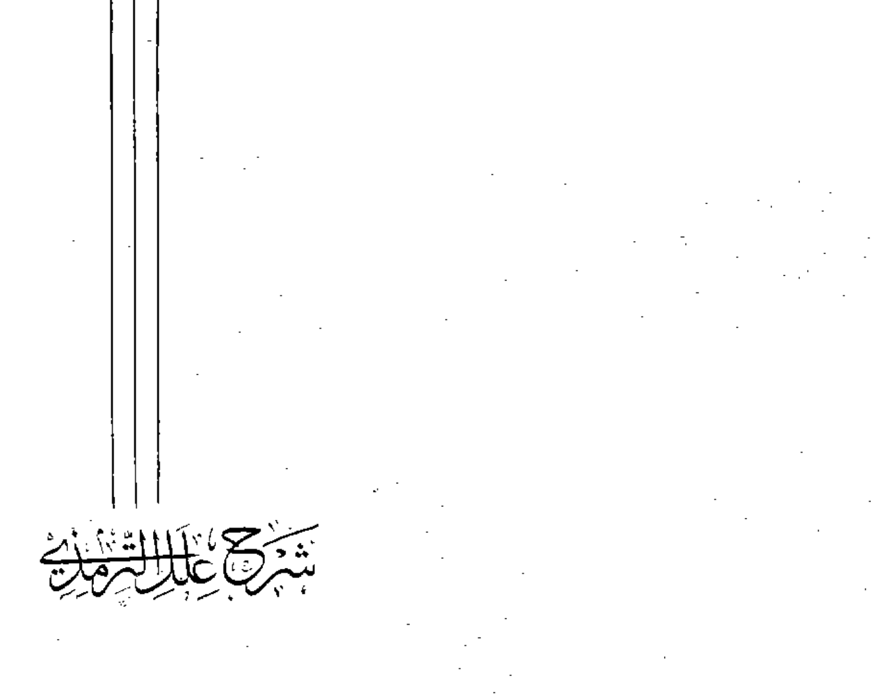
للإمام العالم العلامة الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي
ولد سنة ٧٣٦ وتوفي سنة ٧٩٥ هـ
رحمه الله تعالى

حققه
وكمّل فوائده بتعليقات حافلة
نور الدين عتر
أستاذ التفسير وعلومه والحديث وعلومه
في جامعة دمشق

الجزء الأول

في شرح نص كتاب العلل للترمذي

دار الملاح للطباعة والنشر


شرح علل الترمذي

الطبعة الأولى

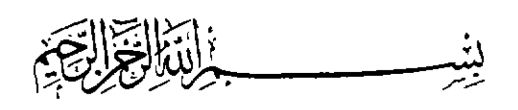
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

تصدير

شرح علل الترمذي

بقلم المحقق

نور الدين عتر



الحمد لله الموفق إلى ما فيه الخير ، الفاتح لما استغلق ، والميسر لكل أمر ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

أما بعـــد :

فإن « شرح علل الترمذي » للامام الحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ) مرجع فريد بين كتب هذا العلم علم الحديث الذي اختص الله به هذه الأمة ، فحفظت بواسطته الحديث النبوي من الخلط فيه أو الدس ، سواء في ذلك متنه « كتاب العلل » للامام الترمذي ، أو شرحه للامام ابن رجب .

ذلك لأن الامام الترمذي هو أحد أعلام الرواد لهذا العلم ، وكتابُـــه « العلل » هذا هو أول تأليف يصل إلينا في ذلك ، مما يجعل نشره وكشف النقاب عن معانيه ومعارفه عملاً علمياً على غاية من الأهمية .

وأما شرح العلل للحافظ ابن رجب فيمتاز على كل ما عرفناه من الشروح ببحثه العلمي الشامل ، ونَفَسه الطويل في جلاء علوم كتاب العلل ومقاصده، وبنهجه العلمي الفريد ، الذي لايكتفي ببيان القواعد وتفصيلها وتحريرها ، كما

درج عليه المتأخرون، بل يدعمها بالشواهد من أقوال أئمة العلم ، كالامام أحمد، وعلي بن المديني ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، وأمثالهم.. كما يكثر من الاستشهاد بتصرفاتهم التي يطبقون فيها تلك الاصول.

كذلك يمتاز شرح الحافظ ابن رجب بما أتبَعَ به شرحه للعلل من قواعد كلية في نقد الحديث تفرد بها الكتاب، كما تفرد بما أتى به من أصول في علم العلل ، هذا العلم الذي هو قمة البحث النقدي في فن الحديث ، مما يجعل هذه الاصول تقع من علم الحديث موقع الرأس من الجسد ، لما اشتملت عليه من الفوائد الجليلة .

وهكذا أصبح الكتاب بشرحه نص الترمذي وبيانه تلك القواعـد في أصول العلل : «أحسن شرح صنفه العلماء ، لأول تأليف في هذا الفن الجليل»، واحتل مكانة على غاية قصوى من الأهمية ، لمبتغي هذا العلم ، حتى إنه ـ ولسنا نغالي ولا نبالغ ـ لا غنى لطالب الحديث عن أن يودع فوائد هذا الكتاب سويداء قلبه ، ليكون على استحضار لها في عمله العلمي .

ويرجع عهدي بهذا الشرح إلى أمد بعيد ، حيث كنت أفدت منه في إعداد اطروحتي عن الامام الترمذي [1] ، فيما يتعلق بشرح مصطلحات الترمـذي ، وذكـرت هذا الشرح في ضمن المراجع الأساسية التي سردتها في مقدمة مؤلفي ذاك .

غير أني ـ في إفادتي هذه ـ إنما أخذت بما هدى إليه البحث العلمي ، واقتبست من شرح العلل في ضوء ذلك ، كما يلاحظه المنصف الذي له خبرة وذوق في هذا العلم .

---

(١) وهي « طريقة الترمذي في جامعه والموازنة بينه وبين الصحيحين » ، وقد وسع المؤلف هذه الأطروحة ، وزاد فيها دراسات عن مؤلفات الترمذي، وطبعت بعنوان : «الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» .

كما يلاحظ أن في اطروحتي أبواباً كاملة مبتكرة في دراسة الترمذي لم يسبق أن عقدت في أي تأليف سابق أُلّف عن الامام الترمذي أو شرح صنف على جامعه. ومن أمثلة هذه الأبواب : « صنعة الاسناد في جامع الترمذي » و « الفوائد الاسنادية » ، و « فقـــه الترمذي » ، وغير ذلك مما يشكل القسم الأكبر من الأطروحة .

وقد حرصت في عملي في تحقيق هذا الكتاب الجليل «شرح علل الترمذي» على ضبط نصه مصححاً جداً ، وعلى استكمال فوائد الكتاب في التعليق عليه ، وذلك لأهميته البالغة ، ورجعت في كل ذلك إلى المراجع المعتبرة والمصـــادر الاصلية ، كما يجده القارىء .

ولكن لما أني توسعت في أطروحتي في دراسة الموضوعات المشتركة بينهما وبين شرح العلل ثم قمت بدراسة محققة لكل أصول علم الحديث في كتابي «منهج النقد في علوم الحديث » ، فقد اعتمدت على أبحاثي في كتابيَّ هذين ، وأحلت القارىء عليها ، وذلك لاستكمال الفائدة ، مع مراعاة الاختصار .

كذلك اعتمدت في الرواة على المراجع عامة،واعتمدت في الرواة المتكلم فيهم على كتاب « المغني في الضعفاء » للامام الذهبي ، وعلى تعليقاتي عليه ، التي حققت فيها الحكم في مواضع الخلاف .

ولو أننا أطلقنا العنان للتطويل في التعليق،لجاء التعليق شرحاً على شرح العلل يفوقه بأكثر من ضعفه ، لكن راعينا الاختصار مع الاحالة على المراجع لمن أراد التوسع ، حتى نستوفي خدمة الكتاب دون تطويل .

وإننا إذ نقدم « شرح العلل» هذا لعلماء الحديث وطلابه ، نكون قد تابعنا خطونا في خدمة جامع الترمذي ، التي قدمناها في أطروحتنا ، فقد خدمته اطروحتنا من حيث طريقته وخصائصها الفنية ، وفقهه والدفاع عن حجيـــة

أحكامه على الاحاديث بالقبول أو الرد ، وشرح مصطلحاته ، وتحقيق موقعها بين مصطلحات المحدثين ، وهو أول بحث حديثي مقارن . وقدمنا شرح العلل هذا مرجعاً جليلاً في خدمة جامع الترمذي من جانب القواعد العلمية وشرح المصطلحات .

كذلك فانا نقدم بعملنا هذا مرجعاً فريداً في أصول علم العلل ، كثير القواعد الهامة ، غزير الفوائد التي لاتوجد في غيره ، ممايثري مكتبة علم الحديث ، ويزيد غناها .

والله تعالى هو ولي التوفيق ، ومنه كل هداية وإكرام .

وكتبه

نور الدين عتر

خادم القرآن وعلومه والحديث وعلومه

كلية الشريعة ـ جامعة دمشق

الإمام أبو عيسى الترمذي

هو محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك ، أبو عيسى السُّلَمي الضرير البوغي الترمذي ، الحافظ الامام المجمع عليه .

ولد سنة (٢٠٩) تسع ومائتين،وتوفي سنة (٢٧٩) تسع وسبعين ومائتين، ومناقبه كثيرة ، والبحث في تاريخه وعلمه وطريقته العلمية وأثره الكبير في هذا العلم طويل متعدد الجوانب ، وقد درسناه في كتابنا «الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» . فنكتفي هنا بنبذة مختصرة في علو قدمه في علم الحديث والعلل ، بمناسبة كتابة مقدمة شرح علله .

فنقول وبالله التوفيق :

أوتي الترمذي من الموهبة والصفات والاخلاق والفضائل ماجعله من أفذاذ العلماء وأئمة علم الحديث .

كان قوي الحافظة ، حاضر الذهن ، يُضْرَبُ به المثل في الحفظ والضبط[1]، وقد حدث هو عن نفسه أن أحد الشيوخ ألقى عليه أربعين حديثاً من غرائب حديثه امتحاناً له ، قال الترمذي : « فقرأتُ عليه من أوله إلى آخره كما قرأ ، ما أخطأت في حرف ، فقال لي : ما رأيت مثلك »[2] .

---

(١) شروط الأئمة الستة للمقدسي ص ١٧ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ص ٦٣١ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٨.

(٢) انظر التذكرة ص ٦٣٥ وشروط الأئمة الستة ص ١٧ - ١٨ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

طاف الترمذي في البلاد ، وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم ، وشارك شيخه البخاري في كثير من شيوخه ، كما عُنِيَ بلقي الائمة الكبار ، الذين إليهم المنتهى في حفظ الحديث ودرايته ونقده ، فأخذ عنهم وتعمق في البحث ، وأخذ يناظرهم ويباحثهم ، كما ذكر هو ذلك في إفادته من الامام البخاري والدارمي [١] .

فبرز بذلك نبوغه وتقدم إلى محراب الامامة في الحديث وعلله غير مدافع.

وقد أثنى العلماء عليه بالامامة في علم الحديث وعلله :

قال فيه السّمعاني [٢] : « إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف».

وقال ابن خلكان [٣] : «وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. وشاركه في بعض شيوخه » .

وقال الصلاح الصفدي [٤]: «وأخذ علم الحديث عن أبي عبد الله البخاري».

وقال الذهبي [٥] : « وتفقه في الحديث بالبخاري» .

ولايخفى رسوخ البخاري في علل الحديث وتقدمه على أهل عصره في ذلك وقد ورث ذلك عنه الترمذي ، بالاضافة إلى ما تلقاه عن غيره من الأئمة، حتى كان خير مَنْ خلف البخاري.

قال الحافظ عمر بن علك [٦] : « مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، بكى حتى عمي وبقي ضريراً سنين ».

---

(١) في كتاب العلل ص ٣١ .

(٢) في الأنساب ورقة ١٠٩ .

(٣) في وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٠٧ .

(٤) في نكت الهميان في نكت العميان ص ١٧٠ .

(٥) في تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ .

(٦) المرجع السابق .

وقال الحافظ العالم أبو سعيد الادريسي [١] : « أحد الأئمة الذين يُقتـدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ » .

وقال علي بن محمد بن الأثير المؤرخ [٢] : «أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث » .

وقال الحافظ المزي [٣] : « أحـد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » .

وقال الذهبي [٤] : « محمد بن عيسى بن سَوْرة الحافظ العَلَم ، أبو عيسى الترمذي ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه » .

وقال المبارك بن الأثير في جامع الأصول [٥] وطاش كبري زاده في مفتاح السعادة [٦] : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يد صالحة » .

وهذه كتبه التي ألفها تشهد له بذلك ، وقـد سمعت ثناء العلماء عليها ، والشهادة للترمذي بها .

وقد وجدنا له بعد التتبع المؤلفات الآتية :

١ ـ كتابه العظيم « الجامع » ، المشتهر باسم « سنن الترمذي » .

٢ ـ الشمائل النبوية المعروف بشمائل الترمذي .

٣ ـ « العلل المفرد » أو « العلل الكبير » .

---

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٧ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٨ .

(٢) في كتابه « اللباب في تهذيب الانساب » ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) في « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » ج ١٠ ورقة /٢٢/ وجه ١ .

(٤) في « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » ج ٣ ص ٦٧٨ .

(٥) ج ١ ص ١٩٣ .

(٦) ج ٢ ص ١١ .

٤ - العلل الذي في آخر الجامع .

٥ - « الزهد » (المفرد) ، قال الحافظ ابن حجر : « ولم يقع لنا[١] » .

٦ - « التاريخ [٢] » .

٧ - « أسماء الصحابة [٣] » .

٨ - « الأسماء والكنى » [٤] .

٩ - كتاب في الآثار الموقوفة ، أشار إليه الترمذي في آخر الجامع [٥] .

* * *

---

(١) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٩.

(٢) الفهرست لابن النديم ج ١ ص ٢٣٣ وهدية العارفين للبغدادي ج ٢ ص ١٩ .

(٣) البداية لابن كثير ج ١١ ص ٦٧ .

(٤) تهذيب التهذيب الموضع السابق .

(٥) في مطلع كتاب العلل ص ٣١ حيث قال بعد أن ذكر أسانيده في نقل مذاهب الفقهاء : « وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف » .

العلل للإمام الترمذي

تعريف العلة :

العلَّة : مفرد ، جمعه : عِلل . (والعِلَّةُ) . بكسر العين وتشديد اللام المفتوحة تطلق في اللغة على معان متعددة ، يمكن إرجاعها إلى أصل واحد ، هو : « معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل » .

ومنه سمي المرض علة ، لأن بحلوله يتغير الحـــال من القوة إلى الضعف (علَّ) الرجل (يَعِلُّ) بكسر العين (عَلا) فهو عليل .

وتطلق العلة أيضاً على الحَدَث يشغل صاحبه عـــن حاجته ، فيقال : لم أفعل كذا لعلة كذا ..

وتطلق العلة على السبب . فيقال : هذه علته أي سببه ، وهـــذا علة لهذا أي سبب له [1] .

وأما في اصطلاح المحدثين : فالعلة : « سبب خفي يقدح في صحة الحديث وظاهره السلامة منه » .

وقد تُطْلَق العلة عندهم على سبب غير قادح ، كما نبهوا عليه . في مصادر ، علوم الحديث [2] .

---

(١) انظر مادة (علل) في القاموس المحيط للفيروزابادي وشرحه تاج العروس للزبيدي ج ٨ ص ٣٢ - ٣٣ ولسان العرب ج ١١ ص ٤٧١ طبع بيروت ومختار الصحاح للرازي ص ٤٥١ والمعجم الوسيط ج ٢ ص ٦٢٣ - ٦٢٤ .

(٢) كما في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤ وشرحي الالفية للعراقي والانصاري ج١ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ وتـــدريب الراوي ص ١٦١ وشرح شرح النخبـــة لعلي القاري ص ١٣٠-١٣١ ، وغيرها .

تصنيف العلل :

كتاب العلل هو الكتاب الذي يجمع الأحاديث المعللة ، ويبين فيه علة كل حديث ، ثم قد يكون على ترتيب الأبواب الفقهية ، وقد يصنف على ترتيب المسند مع بيان علل الأحاديث .

قال في التقريب وشرحه [١] : « ومن أحسنه ـ أي التصنيف في الحديث تصنيفه أي الحديث معللا ، بأن يجمع في كل حديث أو باب طرقه ، واختلاف رواته ، فإن معرفة العلل من أجَلّ أنواع الحديث ، والأولى جعله على الأبواب ليسهل تناوله ، وقد صنف يعقوب بن شيبة مسنده معللا فلم يتم . قيل ولم يتم مسند معلل قط ، وقد صنف بعضهم مسند أبي هريرة معللا في مائتي جزء » .

وقال الحافظ ابن رجب في أواخر شرحه هذا لعلل الترمذي [٢] :

« فصل : قد ذكرنا في كتاب العلم فضلَ علم علل الحديث وشرفَه وعزته ، وقلة أهله المتحققين به من بين الحفاظ والمحدثين ، وقد صُنِّفَت فيه كتب كثيرة مفردة ، بعضها غير مرتبة كالعلل المنقولة عن يحيى القطان وعلي بن المديني وأحمد ويحيى وغيرهم ، وبعضها مرتبة . ثم منها ما رُتبَ على المسانيد كعلل الدارقطني ، وكذلك مسند علي بن المديني ومسند يعقوب بن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث ، ومنها ما هو مرتب على الأبواب كعلل ابن أبي حاتم ، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي ، وكتاب العلل للترمذي أوله مرتب وأواخره غير مرتب » . انتهى .

إلى آخر ما هنالك مما لانطيل به ههنا ، فإنه ليس هو موضوع كتاب العلل الذي نقدم له ، كما ستعرفه بيّنًا إن شاء الله تعالى .

---

(١) التقريب للنووي وشرحه تدريب الراوي للسيوطي ص ٣٥٥ .

(٢) ص ٨٠٥ – ٨٠٦ .

كتابا العلل للامام الترمذي :

أبحاث الترمذي في العلل أبحاث جليلة دقيقة ، هي شاهد صدق على إمامته ، وتقدمه في علم الحديث عامة وفي العلل خاصة ، حتى اشاد العلماء بها ، وأثنوا عليها .

وللامام الترمذي كتابان في العلل :

أحدهما : « العلل الكبير » ، ويسمى أيضاً العلل المفرد .

وقد درج الترمذي في كتاب العلل الكبير هذا على الأصل الذي ذكرناه في التصنيف على العلل أنه يجمع الأحاديث المعللة ، ويبين علة كل حديث . وقد ظفرنا بنسخة خطية من هذا الكتاب بترتيب أبي طالب القاضي ، أتم ترتيبه على الأبواب ، وأفرد الكلام على الرواة الذي لايتعلق بباب معين ، أفرده في فصول في آخر الكتاب ، فجاء مستكمل الترتيب [1] .

الثاني : هو « علل جامع الترمذي » الذي نقصده ، ونعرف به فيمايلي :

علل جامع الترمذي :

ويسمى أيضاً « العلل الصغير » وهو موضوع بحثنا ، وموضوع شرح الحافظ ابن رجب .

وقد وقع خلاف في شأن « العلل الصغير » هذا :

فرأى بعض الشراح أنه كتاب مستقل كتب مع الجامع ، كما طبع كتاب الشمائل مع الجامع في طبعة الهند[2] . حيث إن بعض رواة الجامع رواه عن الامام الترمذي مفرداً عن الجامع .

---

(١) وقد قمنا بدراسة لهذا الكتاب في فصل خاص في كتابنا « الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » فارجع إليه . ونرجو من الله تيسير إخراج هذا الترتيب للعلل الكبير .

(٢) المطبع المجتبائي سنة ١٣٤١ .

ورأى بعض الشراح أنه بحث تابع للجامع كالخاتمة له للتعريف بمصطلحاته .

والرأي الراجح أن هذا الكتاب « العلل الصغير » تأليف تابع لكتاب الجامع ، بدليل ما في أوله وأثنائه من عبارات تربطه بالجامع ، مثل هذه العبارات :

« جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به »[١] .

« وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث ... »[٢]

« وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ... »[٣] .

وهي عبارات واضحة في ربط كتاب العلل بالجامع .

غاية الأمر أن كتاب «العلل الصغير» هذا لما استقل بموضوع جديد اختص به ليس من نوع أبواب الجامع ، ولاختصاصه بتلك الفوائد التي تضمنها في أصول علم الحديث تلقاه بعض الرواة عن الترمذي مستقلاً عن كتاب الجامع ، وعني الناس به عناية خاصة ، فبدا كأنه كتاب مفرد .

وكأنه لهذا المعنى أطلق عليه الترمذي « كتاب العلل » ، فترجمه بكلمة « كتاب » ، مع أنه لم يستعمل في أثناء الجامع هذا اللفظ ، بل استعمل «أبواب» موضعها ، كقوله : « أبواب الطهارة ... » ، « أبواب الصلاة ... » .

موضوع علل جامع الترمذي :

أطلق الترمذي هذا الاسم : « كتاب العلل » على كتابه هذا بمعنى غير المعنى المتعارف لهذه التسمية وغير المشهور عند المحدثين من معنى العلة

---

(١) ص ٤ من نسخة شرح ابن رجب هذه .

(٢) ص ٣٥ .

(٣) ص ٣٤٠ .

انها « سبب خفي قادح في صحة الحديث والظاهر السلامة منه » .

إنما أراد الترمذي ههنا من « العلل » المعنى اللغوي ، وهو « السبب » .

وذلك لأنه إنما يبين في كتابه « العلل الصغير » هذا قواعد وأصولاً عامة وهامة في قبول الروايات وردها ، مما يدل على أنه لم يطلق كلمة العلل بالمعنى المشتهر بين المحدثين ، بل أراد المعنى الأعم ، أي علل قبول الروايات وردها ، لما أن المذكور في هذا الكتاب ـ كما قال العلامة الكنكوهي ـ[١] : « فيه مايدل على التوثيق والصحة » .

وقد أودع الامام أبو عيسى الترمذي كتاب العلل الصغير هذا أصولا حديثية ومسائل جعلها مثابة يرجع إليها قارىء كتابه « الجامع » ، كما أنها قواعد وأصول عامة في علم الحديث .

ويمكننا بالسبر والدراسة أن نرجع هذه الاصول والمسائل إلى مقاصد أساسية نبينها فيما يلي :

أولاً : بيان حال أحاديث كتاب « الجامع » من حيث العمل بها إجمالاً :

قال أبو عيسى : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ماخلا حديثين ... »[٢] .

وفي هذا فائدة كبيرة تلقي الضوء على قوة أحاديث الكتاب ، وتنفع الفقيه في العمل بها . كما فصلناه في تعليقنا على الشرح[٣] .

ثانياً : بيان مأخذ ماذكره من الفقه والصناعة الحديثية :

قال أبو عيسى : وماذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء ...

---

(١) في شرحـــه على الترمذي المسمى « الكوكب الدري » بحاشيته ج ٢ ص ٣٤٦ طبع الهند .

(٢) ص ٤ .وانظر الكلام على هذين الحديثين هناك في الشرح.

(٣) ص ٥ .

فما كان من قول سفيان الثوري فأكثره ماحدثنا به محمد بن عثمان الكوفي ثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري ... » .

إلى آخر ماذكره من الاسانيد التي نقل بها عن الفقهاء فقههم وآراءهم التي أوردها في كتابه [١] .

وهي فائدة جليلة في معرفة صحة الأقوال، وموقع آراء كل إمام في مذهبه.

وقال الترمذي: «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب « التاريخ » ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل ، ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة [٢]».

وهذا بيان هام يدل على قوة محتوى كتابه الجامع من هذه العلوم والمعارف لقوة مراجعها ، وهي هنا مراجع من كبار أئمة العلم .

ثالثاً : بيان أصول في علوم الرواة :

بين الترمذي مشروعية الجرح والتعديل ، ورد على الذين انتقدوا كلام المحدثين في ذلك ، بسبب تحرجهم من الغيبة التي توهموها في جرح الضعفاء. وقد شدد الترمذي النكير عليهم، وعبر بقوله : « وقد عاب بعض من لا يفهم..» [٣].

وبين الترمذي أقسام الرواة وأحوالهم ، وحال كل قسم .

فمنهم من هو متهم بالكذب أو كان مغفلا يخطىء الكثير ، كما عبر الترمذي [٤]. ومنهم من يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه ، ...ومنهم أهل صدق وجلالة قد زكاهم قوم بجلالتهم وصدقهم ، وتكلم فيهم آخرون من قبل حفظهم ... [٥]

---

(١) انظر ص ٣٠ - ٣١ .
(٢) ص ٣١ .
(٣) ص ٤٣ - ٤٤ ومواضع أخرى تليها .
(٤) ص ٧٧ - ٧٩ .
(٥) ص ١٠٣ - ١٠٤ .

وأوضح الترمذي حكم كل طبقة مما سيأتيك بشرح الحـافظ ابن رجب ، وأغفل طبقة رابعة هي طبقة الحفاظ المتقنين المتفق على الاحتجاج بحديثهـم ، فسكت عن هذا القسم للعلم به.ووضوحه ... ونبه على اختلاف العلماء في جرح بعض الرواة وتعديلهم ...

وبذلك تناول في كتابه الأصل الأصيل لمقاصد علوم الرواة .

رابعاً : بيان أصول علم الرواية :

وقد بين الترمذي في كتاب العلل :

١ ـ الرواية بالمعنى : فحكى جوازها عن أهل العلم ، بشرط إقامة الإسناد وحفظه ، والإتيان بالمعنى دون تغيير فيه ، ثم أشار إلى تفاضل العلماء في الرواية وأن خيرهم من يروي الحديث بلفظه ، أو بما يقرب منه ، ثم من يروي بالمعنى (١) .

٢ ـ جواز التحمل بالعرض ، وهو « القراءة على الشيخ » ، وجواز التحمل بالسماع منه . وذكر أن كلا منهما جائز عند أهل الحديث (٢) .

٣ ـ كيفية الأداء لمن تحمل بالعرض وأنه يجوز له عند الرواية أن يقول : « حدثنا » ، وأن يقول : « أخبرنا » عند أكثر أهل العلم ، وأن من أهل العلم من يمنع الرواية بكلمة « حدثنا » ويخصها بالسماع من الشيخ (٣) .

٤ ـ الإجازة ، وقد ذكر الخلاف في جواز التحمل بها ، قال : « وقد أجاز بعض أهل الحديث الإجازة ، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي لأحد عنه شيئاً من حديثه فله أن يرويه عنه :

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز عـن

---

(١) ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) ص ٢٣٣ .

(٣) ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

بشير بن نهيك قال : كتبت كتاباً عن أبي هريرة ، فقلت : أرويه عنك ؟ قال نعم ، فروى عدداً من الآثار في جوازها ، ثم ذكر مذهب المانعين فقال : «قال علي – يعني ابن عبد الله المديني – سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني ؟ فقال : ضعيف ، فقلت إنه يقول : أخبرني . فقال : لاشيء ؛ إنما هو كتاب دفعه إليه » انتهى .

خامساً : التنبيه على أنواع من الحديث من حيث القبول أو الرد :

بين فيه :

١ – الحديث الحسن : وقد ضبطه بتعريف بين فيه اصطلاحه في الحسن [١] وهو أليق التعاريف بالحديث الحسن .

٢ – حكم زيادة الثقة وقد بين قبولها إذا كانت من ثقة يعتمد على حفظه ، وقد أفاد بهذا التنبيه فائدة هامة ، وأنه ليس كل ثقة تقبل زيادته وانظر مزيداً من التفصيل في الشرح وتعليقنا عليه [٢] .

٣ – وهناك الحديث الصحيح ، لم يعرفه الترمذي، اعتماداً على شهرته وظهور أمره .

٤ – الحديث المرسل، ومراده بالمرسل مايشمل المنقطع ، كما هو اصطلاح الترمذي في جامعه، واستعماله فيه . وقد بين حكمه أنه لايحتج به عند أكثر أهل الحديث [٣] .

٥ – الحديث المنكر : وقد ذكره في ضمن الغريب ، لأنه تفرد به الراوي الضعيف [٤] .

---

(١) ص ٣٤٠ .
(٢) ص ٤١٨ ومابعد .
(٣) ص ٢٧٣ – ٢٧٧ .
(٤) ص ٤٤٨ .

وبهذا وبما سبق يكون قد بين رد الحديث لثلاثة أسباب هي : الطعن في الراوي كما سبق في أحكام الرواة، وتمثيله للحديث المنكر. والانقطاع في السند. والشذوذ، كما يشير إليه تعريفه الحديث الحسن، وقوله فيه « لم يكن شاذاً» كما يكون قد بين قبول الحديث لاستيفائه صفات القبول بغيره كما في تعريف الحسن، وبنفسه بالأولى .

سادساً : الكلام على الحديث الفرد :

وسماه الحديث الغريب، وقد تناول في بحثه كل أنواع التفرد، وكيفياته[١]، وجاء تقسيمه له مناسباً صحيحاً جامعاً لما فصله غيره، كما أشرنا في تعليقنا [٢].

ومن هذا العرض نجد كتاب العلل من جامع الترمذي كتاباً جامعاً لأصول هامة لجامع الترمذي خاصة ولعلوم الحديث بصفة عامة، فإنها مسائل تتناول أركاناً من أصول هـــذا العلم، أثنى عليها الأئمة، وذكروها في محاسن جامع الترمذي، كما قال ابن الأثير : « وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لايخفى قدرها على من وقف عليها ».

العلل أول تأليف في علوم الحديث :

وبهذا كان الإمام الترمذي من السابقين إلى التأليف في علوم الحـــديث، قبل الإمام أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامَهُرْمُزِي المتوفى نحو سنة ٣٦٥ صاحب كتاب « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » .

وقد جاء في تدريب الراوي [٣] للسيوطي قوله :

---

(١) ص ٣٤٠-٣٤١ .
(٢) ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .
(٣) ص ١٣ .

« قال شيخ الإسلام ـ يعني الحافظ ابـــن حجر ـ « أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي فعمل كتابه المحدث الفاصل ، لكنه لم يستوعب ، والحـــاكم أبو عبد الله النيسابوري ، لكنه لم يهذب ولم يرتب ... الخ » .

ويظهر أنه وقع سقط للسيوطي في هذا النقل عن الحافظ ابـــن حجر ، أو سقط من نسخة التدريب ، وأصل الكلام « فمن أول من صنف ... » .

يشهد لذلك كلام الحافظ ابن حجر نفسه في شرح نخبة الفكر حيث قال كما في طبعة مصر (١) :

« فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمـــد الرامهرمزي في كتاب « المحدث الفاصل » ، لكنه لم يستوعب ، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب ... » إلى آخر كلامه ، مثل الكلام الذى نقله عنه السيوطي سواء .

وفي نسخة شرح النخبة وشرحه لعلي القاري (٢) ما نصه :

« فمن صنف » ، وفي نسخة : فمن أول مَن صنف « في ذلـــك» أي في اصطلاح أهل الحديث « القاضي أبو محمد » أي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامَهُرْمُزي بفتح الميم الأولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها زاي : بلد بخوزستان . وفي الكلام إشعار بوجود تعدد التصنيف في قـــرن القاضي وعدم تحقق الأولية ، انتهى كلام القاري .

ولو صح النقل عن الحافظ أنه قال : « أول من صنف» لوجب ـ في رأينا ـ تفسير كلامه بأن مراده « من أول من صنف » توفيقاً بين كلام الحافظ نفسه ، ثم

---

(١) ص ٣ تحقيق الشيخ رضوان محمد رضوان .
(٢) ص ٩ طبع الآستانة .

توفيقاً بينه وبين الواقع أيضاً .

وهذا الإمام ابن الملقن (المتوفي سنة ٨٠٤ هـ) يذكر الترمذي في مقدمة مَن صنف في هذا العلم، فيقول في مستهل كتابه « المقنع في علوم الحديث »[١] :
« وقد صنف فيه ـ يعني علوم الحديث ـ من الأئمة : الترمذي في جامعه وعلله ، والحاكم في اصوله ومدخله ، والخطيب في كفايته وجامعه ... »

وهذا نص واضح ، يتيح لنا أن نقول : إن كتاب « العلل الصغير » للامام الترمذي هو أول كتاب صنف في علوم الحديث ، فيما بلغنا علمه من التآليف في هذا الفن ، والله تعالى أعلم .

---

(١) لوحة ٢ من المصورة المحفوظة في دار الكتب المصرية .

الإمام ابن رجب

هو الامام الحافظ العلامة زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن الملقب رجب بن الحسن بن محمد بن ابي البركات مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي [١]. الشهير بابن رجب ، وهو لقب جده عبد الرحمن،واشتهرت نسبة الحافظ عبد الرحمن الحفيد إليه،فقيل « ابن رجب » .

ولد الحافظ عبد الرحمن بن رجب في بغداد سنة ٧٣٦ هـ . على التحقيق في تاريخ ولادته .

وأما ماوقع في الدرر الكامنة أنه ولد «سنة ٧٠٦ » فلعله من سهو النسخ[٢]، لأنهم نصوا على أن والده « قدم به من بغداد إلى دمشق وهو صغير سنة اربع واربعين وسبعمائة » ، ومن يولد سنة سنة ست وسبعمائة فوق ان يقال عنه إنه كبير في سنة ٤٤ فضلا ان يقال : صغير .

ومما يدل على ذلك أن الحافظ ابن حجر اثبت التاريخ في الدرر الكامنة هكذا (٧٠٦) بالرقم ، وهذا يحتمل السهو والتصحيف كثيراً . وقد اثبت ابن حجر

---

(١) كذا ذكر نسبه الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ج ٢ ص ٤٢٨ وابن فهد في لحظ الألحاظ ص ١٨٠ والسيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٧ ومنه أثبتنا النسبة « السلامي » دون سابقيه . واقتصر ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣٩ وابن حجر في إنباء الغمر بأنباء العمر ج ١ ص ٤٦٠ على نسبه الى جده رجب عبد الرحمن فقط .

ووقع في نسخة لحظ الألحاظ هكذا « .. رجب بن عبد الرحمن » ، وهو خطأ ، الصواب « رجب عبد الرحمن » بدون « ابن » لأن رجباً لقب لـ « عبد الرحمن » الجد .

(٢) وقد سرى هذا الى السيوطي في ذيله على التذكرة ! ! .

نفسه تاريخ ولادة ابن رجب « سنة ست وثلاثين وسبعمائة » هكذا بالكتابة في إنباء الغُمْر ، وهو نص في المطلوب ، لايقبل النزاع ، فتعين المصير إليه .

وينحدر الحافظ زين الدين بن رجب من عائلة علمية عريقة في العلم ، بل عريقة في الامامة العلمية .

فوالده هو « الشيخ الامام المقرىء المحدث شهاب الدين أحمد » كما وصفه في شذرات الذهب [١] ، وقال الحافظ ابن حجر في إنباء الغُمْر [٢] : « ولد ببغداد ونشأ بها وقرأ بالروايات وسمع من مشايخها ، ورحل إلى دمشق بأولاده ، فأسمعهم بها وبالحجاز والقدس ، وجلس للإقراء بدمشق وانتفع به ، وكان ذا خير ودين وعفاف ، ومات في هذه السنة – يعني أربع وسبعين وسبعمائة – أو التي قبلها » .

كذلك جده وصف بأنه « الشيخ الامام المحدث أبي أحمد رجب عبد الرحمن » [٣]

ومن هنا نستطيع القول : إن ابتداء طلب الحافظ زين الدين للعلم والحديث بصفة خاصة كان منذ نعومة أظفاره على جده الإمام المحدث « رجب » ، ثم على والده الامام المقرىء المحدث « أحمد » ، بل إن توجيهات هذا الوالد كانت ذات أثر كبير في تكوين الابن ، فقد نصوا على أنه « اشتغل بسماع الحديث باعتناء والده » .

ويلوح لنا أن سبب رحلة والده من بغداد هو إيثار الانتقال من بغداد التي فقدت منزلتها كعاصمة حقيقية للاسلام ، وصارت فيها الخلافة هيكلا لاروح فيه ، ولاقوة ، وصار أمر الأقطار الإسلامية إلى الولاة الذين تسمى بعضهم باسم سلطان ، وبعضهم باسم ملك ، وصار مقام الخليفه مطمع الطامعين

---

(١) ج ٦ ص ٣٣٩ .
(٢) ج ١ ص ٣٧ .
(٣) شذرات الذهب الموضع السابق .

والمتربصين ... حيث تكثر الهزات والتغيرات مما لا يسمح بالاستقرار والتقدم العلمي ، فانتقل إلى دمشق حيث كانت ألوية العلوم مرفوعة ، ولاسيما علوم الحديث والتفسير ، كما تسجل ذلك تواريخ تلك الفترة ، وتشهد به كثرة دور العلم ودور الحديث التي ازدهرت في بلاد الشام في ذلك العصر .

وقد أسعفه الحظ بالتلقي عن كبار الأئمة في عصره ، فسمع بدمشق من محمد بن الخباز ، وإبراهيم بن داود العطار ، وأجازه ابن النقيب صاحب الامام النووي [١] . وسمع من أبي الحرم محمد بن القلانسي ، وسمع بمكة الفخر عثمان بن يوسف ، وبمصر من صدر الدين أبي الفتح الميدومي ، ومن جماعة من أصحاب ابن النجار ، ومن خلق من رواة الآثار ، كما عبروا في تأريخهم له . مما يدل على توسعه في التلقي عن الشيوخ ، وخصوصاً من أهل الحديث ونخص بالذكر هنا مرافقته في السماع للامام العراقي عبد الرحيم بن الحسين ، وهو من هو ، وقد قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغُمْر [٢] : « ورافق شيخنا زين الدين العراقي في السماع كثيراً » . وفي الدرر الكامنة [٣] : « وأكثر من المسموع وأكثر الاشتغال حتى مهر » .

وهذا التلقي عن العلماء ، ومشافهتهم أساس لا يعرف أسلافنا طلب العلم بدونه [٤] ، وقد أتيح للحافظ ابن رجب أعلى رتبة منه ، ووافق منه ألمعية ونبوغاً .

---

(١) ووقع في شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣٩ : « وأجازه ابن النقيب والنووي » . وهذا غير معقول ، لأن النووي توفي سنة ٦٧٦ أي قبل ولادة الحافظ ابن رجب صاحب هذه الترجمة بستين سنة ، فالظاهر أنه وقع في النسخة سقط وتحريف .

وقد تلقف هذا الغلط الاستاذ سامي الدهان في ترجمته للحافظ ابن رجب ص ١٧ من تقديمه لذيل طبقات الحنابلة ، ولم يتنبه لما فيه من الاستحالة ..

(٢) ج ١ ص ٤٦٠ .

(٣) ج ٢ ص ٤٢٨ .

(٤) بل لا يعدونه عالماً بدون ذلك ، مهما عنعن ودندن ، وإن جهل ذلك للأسف كثير من شبابنا المثقف في هذا العصر ، أو تجاهله بعض من له إلمام بشروط التكوين العلمي ، وخصوصاً علم الحديث .

نبوغ ابن رجب ونباهة شأنه :

وهكذا - بما أتيح للحافظ ابن رجب من الغرس الأول ومن تحصيله على أكابر أهل عصره - نبغ بين أقرانه نبوغاً عظيماً ، ونبه شأنه في العلم بصفة عامة ، وفي الحديث والفقه بصورة خاصة .

أما في علم الحديث : فقد بلغ درجة الامامة في فنونه ، بل في أعمقها وأجلها ، وهو علم صناعة الأسانيد وفن العلل ، حتى صار موئل طلاب الحديث ومقصدهم ، لما ذاع له من صيت وشهرة ، وحسبنا في هذا شهادة امام عصره الذي أدركه وعاصره وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فقد شهد له في إنباء الغُمر فقال[١] : « ومهر في فنون الحديث أسماء ورجالاً وعللاً وطرقاً ، وإطلاعاً على معانيه » .

وقال ابن حجي [٢] : أتقن الفن - يعني فن الحديث - ، وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق » .

وأما في الفقه : فقد برع فيه حتى صار من أعلام المذهب الحنبلي ، وهذا كتابه « القواعد الفقهية » يدل على معرفة تامة بالمذهب ، كما شهد بذلك مؤرخوه ، ونضيف لذلك علمه برجال المذهب وطبقاتهم وتراجمهم ، حتى ألف في ذلك كتاباً قيماً هو « ذيل طبقات الحنابلة » .

وهكذا جمع الحافظ ابن رجب بين الحديث والفقه ، ولم يفصل بينهما ، وهذا السبيل هو طريق المحدثين الكبار ، قلما تجد واحداً منهم إلا وهو متفقه بل مرجع في الفقه على أحد المذاهب المعمول بها ، خلافاً لما ابتدعه بعض من نصّبَ نفسه محدثاً في هذا العصر من فصل الحديث عن الفقه ، حتى راح يتمادى

---

(١) ج ١ ص ٤٦٠ .

(٢) فيما نقله الحافظ ابن حجر أيضاً في إنباء الغمر ج ١ ص ٤٦١ .

في الشذوذات المصادمة لصرائح الأدلة ، والمخالفة للاجماع ، بدعوى الاجتهاد والعمل بالحديث ..؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد نذر الحافظ ابن رجب نفسه للعلم والعمل والدعوة ، فاعتزل النـاس ومجتمعاتهم ، كما قالوا : « وكان لايعرف شيئاً من أمور الناس، ولايتردد إلى أحد من ذوي الولايات [١] » .

ولعل ذلك من جملة أسباب ما اختص به واشتهر من الصفاء ونفاذ الروح، وتأثير الكلمة ، كما قالوا : « وكانت مجالس تذكيره للقلوب صادعة ، وللناس عامة مباركة نافعة ، اجتمعت الفرَق عليه ، ومالت القلوب بالمحبة إليه »

كما أن من العوامل المؤثرة في ذلك ثروته العلمية النقلية ، بعلمه في القرآن ، وتمكنه وتوسعه في علم الحديث بما فيه من الأخبار المرفوعة ، والسيرة والفضائل والمناقب ، وأخبار الصحابة وحياتهم ، والسلف عامة ، وتلك مواد هامة في دروس الوعظ والتذكير العام ، وقد قال الحافظ أبو عمر بن عبـد البر [٢] : « ولا خلاف علمته بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة ، وأرفع علم الخبر ، وبه ساد أهل السِّيَر » .

ثناء العلماء عليه :

نال الحافظ ابن رجب من ثناء العلماء أعلا عباراتهم وأوفاها ، نذكر طائفة من كلماتهم هنا ، وإن ذكرنا منها في أثناء دراستنا :

قال ابن فهد في صفة ابن رجب (٣) : « الامام الحافظ الحجة ، والفقيه

---

(١) المرجع السابق وشذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣٩ .

(٢) في مطلع كتابه الاستيعاب بمعرفة الأصحاب ج ١ ص ٨ بذيل الاصابة .

(٣) في لحظ الألحاظ ص ١٨٠ .

العمدة ، أحد العلماء الزهاد ، والأئمة العباد ، مفيد المحدثين ، واعظ المسلمين..»

وقال السيوطي [١] : الامام الحافظ، المحدث الواعظ ، زين الدين عبد الرحمن . .» .

وقال ابن فهد أيضاً [٢] : « كان رحمه الله تعالى إماماً ورعاً زاهداً ، مالت القلوب بالمحبة إليه ، وأجمعت الفرق عليه ، كانت مجالس تذكيره الناس عامة نافعة ، وللقلوب صادعة » .

وقال ابن العماد الحنبلي [٣] : «الحافظ زين الدين وجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن الشيخ الامام العالم العلامة ، الزاهد القدوة البركة ، الحافظ العمدة ، الثقة الحجة . .» .

« وكانت مجالس تذكيره للقلوب صادعة ، وللناس عامة مباركة نافعة ، اجتمعت الفرق عليه ، ومالت القلوب بالمحبة إليه ، وله مصنفات مفيدة ، ومؤلفات عديدة » .

وقال ابن العماد أيضاً [٤] : « وكان لايعرف شيئاً من أمور الناس، ولا يتردد إلى أحد من ذوي الولايات ، وكان يسكن بالمدرسة السكرية بالقصاعين » .

وقال الحافظ ابن حجر في إنباء الغُمْر [٥] : « وكان صاحب عبادة وتهجد، ونقم عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية ، ثم أظهر الرجوع عن ذلك ، فنافره التيميون ، فلم يكن مع هؤلاء ولا هؤلاء ، وكان قد ترك الافتاء بآخرة » اهـ.

ونقول : إنه ترك الافتاء لكونه آثر قطع أسباب التشويش من بعض الذين

---

(١) في ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٧ .
(٢) لحظ الألحاظ ص ١٨١ .
(٣) في شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣٩ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) ج ١ ص ٤٦٠ .

لايعقلون مصلحة الاسلام ، كما نراه في زمننا ، وقـد ترك من الأكابر التدريس والافتاء لمثل ذلك من الأسباب ، كما فعله الامام السيوطي ، وصنف في ذلـك رسالة خاصة شرح سبب صنيعه هذا .

مؤلفات الحافظ ابن رجب :

ذكر لنا مؤرخو الامام ابن رجب مجموعة قيمة من المؤلفات ، كلهـا مفيـد نافع :

قال الحافظ ابن حجر : « صنف شرح الترمذي فأجاد فيـه في نحـو عشرين مجلدة ، وشرح قطعة كبيرة من البخاري ، وعمل وظائف الأيام وسماه « اللطائف » بطريق الوعظ ، وفيه فوائد ، والقواعد الفقهية أجاد فيـه ... وخرج لنفسه مشيخة مفيدة » [١] .

وقال ابن العماد الحنبلي [٢] : « له مصنفات مفيدة ، ومؤلفات عديدة .. »

وقال ابن فهد [٣] : « له المؤلفات السديدة ، والمصنفات المفيدة .. » .

وقد ذكروا له من مؤلفاته جملة قيمة على سبيـل التذكرة ، لاعلى سبيل الاستيعاب ، ثم أسفر البحث عن مجموعة كبيرة من التآليف تقارب الأربعين [٤] مابين مجلدات كثيرة مثل شرح الترمذي إلى الاجزاء الصغيرة .

ونجد مؤلفاته متنوعة في فنون الفقه ، والحديث ، والتاريخ ، والوعـظ والتثقيف العام ، وكلها مسدد مفيد :

---

(١) عن الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٢٩ ؛ وانباء الغمر ج ١ ص ٤٦٠ .

(٢) في شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣٩ .

(٣) في لحظ الألحاظ ص ١٨١ .

(٤) انظر مقدمة سامي الدهان على ذيل طبقات الحنابلة ص ٢٢-٢٣ .

فمن كتبه في الفقه :

١ ـ « الاستخراج لأحكام الخراج » طبع بمصر بتصحيح الشيخ عبد الله الصديق في نحو عشر كراريس .

٢ ـ « القواعد الفقهية » مطبوع ، وقد سمعت ثناء العلماء عليه .

٣ ـ « مسألة الصلاة يوم الجمعة بعد الزوال وقبل الصلاة » .

٤ ـ « القول في تزويج أمهات أولاد الغياب » .

٥ ـ « الكشف والبيان عن حقيقة النذور والأيمان » .

ومن كتبه في التاريخ ·

كتابه القيم : « ذيل طبقات الحنابلة » المطبوع في مجلدين · وهو سجل حافل لأعلام المذهب ، ذيل به على طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى [١] .

ومن مؤلفاته في الوعظ والتثقيف العام :

١ ـ « فضل علم السلف على علم الخلف » مطبوع .

٢ - « لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف » (مطبوع) . وقد سمعت الثناء عليه .

٣ ـ « صفة النار والتحذير من دار البوار » . وقد طبع له كتاب باسم « التخويف من النار » فلعله هو ، وهو بحجم الاستخراج .

٤ ـ « أهوال يوم القيامة » [٢] .

---

(١) وأما نسبته إلى أبي يعلي كما وقع في إنباء الغمر فتساهل أو سهو ، وقد ذهل محقق إنباء الغمر عن ذلك ، على الرغم من التنبيه عليه في ذيل تذكرة الحفاظ ، فتأمل .

(٢) قال محقق ذيل طبقات الحنابلة في تقديمه : « لعله كتاب أهوال القبور... » وهذا فيه بعد كثير ، وهو يدل على اختلاط الأمر على كاتب التقديم ، وأنه التبس عليه عذاب القبر بأهوال موقف الحشر . . ! !

٥ - « أهوال القبور » مطبوع في نحو عشر كراريس .

٦ - « الفرق بين النصح والتعيير » .

وأما مؤلفاته في الحديث :

فتشغل الحيز الأكبر ، وكثير منها شرح لحديث أو أحاديث في الوعظ والتذكير ، ومنها كتب ضخمة جامعة . فمن ذلك :

١ - « شرح جامع الترمذي » في عشرين مجلداً ، وقد مر بك الثناء عليه ، ولم نعثر منه إلا على هذه القطعة ، التي هي شرح علل الترمذي .

٢ - « شرح البخاري » لم يكمل ، وصل فيه إلى الجنائز ، وسماه « فتح الباري » قال ابن العماد : « ينقل فيه كثيراً من كلام المتقدمين » .

٣ - « اختيار الأَوْلى شرح حديث اختصام الملأ الأعلى » مطبوع .

٤ - «شرح الأربعين النووية» ، وهو شرح حافل لامثيل له ، وقد أضاف فيه ثمانية أحاديث فكملت خمسين حديثاً ، وهو مطبوع بعنوان : « جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم » .

٥ - شرح حديث : « ماذئبان جائعان » طبع مع « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر . ولعله هو كتاب « ذم المال والجاه » الذي ذكروه ، لأن موضوعه هو هو .

٦ - شرح حديث : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً » . طبعه محب الدين الخطيب باسم شرح حديث أبي الدرداء .

٧ - « نور الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس » ، طبع أيضاً بمصر .

٨ - « كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة » شرح حديث « إن

الدين بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدا » . (مطبوع) .

٩ _ « فضائل الشام » .

١٠ – « شرح علل الترمذي » وهو قطعة من شرح جامع الترمذي ، أفرده السيوطي بالذكر ، لكون العلل قد يعتبر كتاباً مفرداً .

وفاة الحافظ ابن رجب:

هكذا قضى الحافظ ابن رجب حياته في علم وعمل ودعوة ، وعبادة وتهجد ، ووعظ وإرشاد ، وزهد وورع ، وعزلة عن اهل السلطة وعن الناس ، كي يتفرغ لما نذر نفسه له ، حتى كان يسكن في المدرسة التي يعلم فيها ، حتى وافته منيته ولبى نداء ربه ، فتوفي رحمه الله تعالى ليلة الاثنين رابع شهر رمضان ، وقيل في شهر رجب (١) ، سنة خمس وتسعين وسبعمائة . بأرض الحميريةفيبستان كان استأجره،وصلي عليه من الغد، ودفن بالباب الصغير جوار قبر الشيخ الفقيه أبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي ثم المقدسي الدمشقي، المتوفي سنة ٤٨٦، والذي يرجع الفضل إليه في نشر مذهب الامام احمد بالقدس ودمشق ، وكان دفن الحافظ ابن رجب هنا بناء على وصيته ، بل واعداده لذلك ،مما يدل على مزيد وفائه وتعلقه بأئمة هذا المذهب الجليل ، حتى اختار هذا الجوار المبارك .

---

(١) تأريخ وفاته بشهر رجب وقع في الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ج ٢ص٤٢٩، وتبعه في ذلك السيوطي في ذيل التذكرة ص ٣٦٨ .

وأرخ الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر ج ١ ص ٤٦١ وفاته بشهر رمضان ، وقال ابن فهد في لحظ الألحاظ ص ١٨١ « في شهر رجب أو شهر رمضان ».

ويبدو لنا ترجيح تأريخ ابن العماد الحنبلي أنه في رابع شهر رمضان ، لمزيد اختصاص ابن العماد بالحنابلة ، ولأنه أتى في تاريخه بمزيد ضبط وفائدة وهي تعيين رابع شهر رمضان .

وقد ظهر له في وفاته من صفاء الروح وشفافيتها مما يؤكد علو منزلته ومقامه.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي : « ولقد حدثني من حفر لحد ابن رجب أن الشيخ زين الدين ابن رجب جاءه قبل أن يموت بأيام ، فقال : احفر لي هاهنا لحداً ، وأشار إلى البقعة التي دفن فيها . قال : فحفرت له ، فلما فرغ نزل في القبر واضطجع فيه ، فأعجبه وقال : هذا جيد ، ثم خرج . فوالله ماشعرت بعد أيام إلا وقد أتي به ميتاً محمولاً في نعشه ، فوضعته في ذلك اللحد [١]» .

رحم الله الحافظ ابن رجب ورضي عنه ونفعنا والمسلمين بعلمه وهديه آمين.

---

(١) شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٤٠ ، وانظر الدرر الكامنة ج ٢ ص ٤٢٩ ولحظ الألحاظ ص ١٨٢ .

شرح علل الترمذي لابن رجب

هذا الشرح لعلل الترمذي جزء من شرح صنفه الحافظ ابن رجب للجامع الترمذي بأكمله، كما بينا، وكما صرح الحافظ ابن رجب في ختام هذا الشرح للعلل حيث قال [1] «وقد انتهى الكلام على كتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي رحمه الله ورضي عنه». وهذا الشرح لجامع الترمذي من الشروح القليلة التي استُكْمِلت، وهو شرح حافل غزير، لذلك نجد في أثناء شرح العلل إحالات كثيرة إلى ماسبق في شرح الكتاب.

وهذا القسم الذي ظفرنا به من شرح جامع الترمذي نموذج دال على علو كعب الحافظ ابن رجب في الحديث وأصوله، وعلى مكانة شرحه للجامع.

ويتبين للناظر أن شرح العلل هذا يتجزأ إلى جزءين يمكن أن يُعتبرا كتابين:

الجزء الأول: شرح نص كتاب العلل الصغير:

ويتناول هذا الشرح كتاب العلل من جميع الجوانب، كما أنه يستكمل أبحاثه بدراسات متممة، غدا بها الكتاب مرجعاً حافلاً في علوم الحديث.

ونلفت النظر فيما يلي إلى بعض من أهم خصائص هذا الشرح وفوائده العلمية:

فمن ذلك:

١ - ما استهل به الحافظ ابن رجب شرحه للعلل من ذلك السرد لأحاديث اتفق على عدم العمل بها، ثم ثنى عليه بفصل آخر في أحاديث ادعي الاتفاق

---

(١) ص ٨٠٨

على عدم العمل بها وليس الأمر كذلك ، وقد أتى الحافظ في الفصلين بسرد بديع عظيم الفائدة لطالب الحديث والفقه ، وهي أحاديث يعوزها البحث لخصوصيتها في حال السند والمتن ، وقد وفينا ذلك في تعليقنا بحمد الله تعالى .

٢ - الفوائد التي أوردها في أبحاث الإسناد والرواة وأقسام الرواة وأحكامها فقد وسع البحث فيما أورده الترمذي وكمل فوائده بتحقيق علمي على غاية من الأهمية والفائدة ، ونذكر هنا على سبيل المثال بحثه في رواية المبتدع ، وبيان الغلط الذي يرد به الحديث أو يترك . وغير ذلك .

٣ - اشتماله على جملة من الرواة الضعفاء الذين كثرت الرواية عنهم وخصوصاً من اشتهر منهم بالعبادة ، مما قد يغتر به ، وإن الدراسات المستفيضة التي قدمها الحافظ ابن رجب في هذا المضمار ذات فوائد على غاية من الأهمية .

٤ - دراسته لطائفة من جلة أهل الحديث تكلم فيهم من جهة حفظهم . وقد جاء هذا الفصل تطبيقاً جيداً لبحث أقسام الرواة وأحكامها الذي سبقه ، وأفاد فائدة جليلة بترجمته للذين ذكرهم الترمذي ، ثم استكمل هذه الأسماء بمجموعة أخرى أصبح بها أمام القارىء بيان بالرواة الذين هم أكثر رواية وورودا في كتب الحديث ، مما له أثره الكبير في تنمية موهبة طالب الحديث .

وأنوه ههنا بهذه اللفتة البارعة التي ختم بها ابن رجب دراسة هؤلاء الرواة في اختلاف الرجل الواحد في إسناد الحديث [١] حيث نبه على ضابط هام جداً نميز به بين تعدد رواية السند عن الراوي بسبب الوهم وخلطه في الرواية ، كما وقع من هؤلاء الذين ترجم لهم ، وبين تعدد الرواية عنه لكونه حافظاً للحديث من أكثر من وجه كما يقع للحفاظ المتقنين المتوسعين في الرواية .

٥ - اشتماله على تراجم من أعيان حفاظ الحديث ، وثقاته المتقنين . وقد

---

(١) ص ١٤٣ - ١٤٤ .

اشتمل على جملة منهم كثيرة الرواية والذكر في كتب الحديث ، وأطال في ذلك حتى شفى قلب القارىء بما ذكره من تراجم لهؤلاء الرواة الذين يدور عليهم الكثير من الحديث الصحيح ، وبما ذكره من فضائلهم ، مما يؤثر تأثيراً تربوياً عظيماً، كيف والحافظ ابن رجب من خيار أولئك الصفوة التي تحيي القلوب بمجالسها وحديثها.

٦ - إفادته في قوانين الرواية ، كما في موضوع العرض ، والإجـــازة ، والإجازة مع المناولة ، ولاسيما تنبيهه على رواية المحدث الذي لايحفظ إذا حدث من كتاب غيره[١] .

٧ - تحقيقه في الحديث المرسل ، وخصوصاً في هاتين المسألتين :

الأولى : تفاوت درجات المراسيل مع التوضيح بالنماذج ، وكلام العلمـــاء فيها[٢] ، وهذا بحث مهم لاغنى لأهل الحديث عنه ، فإن الشائع بينهم أن المراسيل كلها على حد سواء .

المسألة الثانية : التوفيق بين كلام الحفاظ وكلام الفقهـــاء في الحديث المرسل[٣].وهو مذهب جيد اعتمدنا عليه في أبحاثنا في كتاب:الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين .

٨ - التقسيم البديع للرواة من حيث الاختلاف فيهم ، وتفصيله بالأمثلة ، وهو بحث مبتكر في الرجال والجرح والتعديل .

٩ - بحثه في أنواع الحديث عند الترمذي ولفت الأنظار إلى تقسيم الترمذي للحديث وشرح اصطلاحاته، واستكماله ذلك ببحث الحديث الصحيح بحثـــاً موسعاً أتى فيه بفوائد جليلة لمناسبة شرح شروط الحديث الصحيح .

١٠ - بحثه في اصطلاحات الترمذي المركبة : « حسن صحيح »،« حسن

---

(١) انظر ص ٢٥١ - ٢٥٣ .

(٢) انظر ص ٢٨١-٢٩٣ .

(٣) انظر ص ٢٩٧ .

صحيح غريب» ،«حسن غريب» «صحيح غريب» ، وهو بحث معقد ذو أوجه، كثرت فيه الأقوال، وقد حقق الحافظ ابن رجب البحث فيه تحقيقاً متيناً وقد استلهمنا من هذا التحقيق في إطروحتنا، وتابعنا بحث الموضوع واستكملنا دراسته حتى استوفيناه في أطروحتنا من جميع جوانبه ودلائله .

الجزء الثاني : في أصول علم العلل :

وهو بحث جليل أتبع به الحافظ شرح علل الترمذي لتقريب علم العلل على من ينظر فيه كما ذكر هو ذلك [1] ، أتى فيه بفوائد مهمة وقواعد كلية .

ويمتاز هذا الجزء بمزايا عظيمة أذكر من أهمها :

١ ـ ان عامة ما ذكره في هذا الجزء فوائد نادرة ، قل من يعرفها من أهل هذا الشأن ، كما ذكر الحافظ ، ولاتحصل أيضاً من كتب أصول الحـــديث ، أو ما شاكلها من المصنفات الحديثية ، أو كتب الدراسات الحديثية بصورة عامة ، إلا ماقد يجده المطلع المشتغل كثيراً من متفرقات هنا وهناك .

٢ ـ القسم الأول من هذا الجزء في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين يدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة .

وبهذا أكمل فائدة ما ذكره في الجزء الأول من التعريف بالأئمة والحفاظ، وقدم للقارىء مجموعة تغنيه غناء في معرفة الرجال ، وتسهل عليه سبيل النظر في الحديث .

٣ ـ اعتناؤه في هذا القسم ببيان مراتب هؤلاء الثقات في الحفظ ، وذكر من ترجح روايته منهم عند الاختلاف .

وهذا بحث مهم لايوجد كثير منه في كتب الرجال ولايستغني عنه باحث في نقد الأحاديث ، يبرز دقة بحث المحدثين وعمق علم العلل، وقد وسع الحافظ

---

(١) في ص ٤٦٧ .

ابن رجب البحث في هذا ، فأثرى الدراسات الحديثية وأغناها .

وفي هذا عبرة لمن يكتفي في نقد الحديث بالنظر في بعض كتب رجال الحديث أن لايتسرع في الحكم قبل التحري ، ولايستهتر بمخالفة الأئمة المعروفين في هذا العلم ، فكيف إذا كان الباحث لايجاوز في أحكامه على الرجال أكثر المراجع اختصاراً مثل تقريب التهذيب إلا قليلا جداً ، وهذه الكتب لاتعرض لمثل هذا التفصيل الهام .

وأما خصائص أسلوب الشرح وطريقته :

فهي مزايا كثيرة ، نذكر منها :

١ ــ أسلوب الجمع بين الشمول والعمق ثم السهولة ، فإن الكتاب مع عمقه ، وكونه في الذروة من علم المصطلح وعلم العلل يعالج قضايا دقيقة ، فإنه مع ذلك جاء بسبك سهل ، يجعلك تتطلع لمتابعة أبحاثه .

٢ ــ طريقته في تقسيم كتاب العلل إلى مقاطع ذات موضوع واحد ، دون أن يتقيد بفقرات الرواية التي تبدأ بعبارة : « قال أبو عيسى » .

٣ ــ جمعه بين النظرية والتطبيق ، فهو يحقق القاعدة الحديثية ، ويُشفع تحقيقه بالأمثلة والشواهد ، وقد جاء كتابه هذا منسجماً مع طريقة الترمذي مؤلف العلل الذي يشرحه الحافظ ابن رجب فإن من أهم ما تمتاز به مؤلفات الإمام الترمذي أنها كتب حديثية تطبيقية ، يطبق فيها الترمذي أصول الحديث فيوضح أحوال الإسناد من تفرد أو متابعة ، وأحوال الرجال ، والترجيح بين الروايات المختلفة ، حتى اعتبر كتابه الجامع نفسه كتاباً في علل الحديث على الأبواب. وفي الواقع أن كتاب الجامع يعتبر لمن تفهمه كتاباً هاماً في علل الحديث ومرجعاً غزير الفائدة لتطبيق أصول فن المصطلح .

٤ ــ ان الحافظ ابن رجب قد تخطى في شرحه هذا مصادر الحديث وعلومه

المتأخرة الشائعة في زمنه ، والتي أصبحت العمدة عند أهل عصره ، مثل «علوم الحديث» لابن الصلاح ، وماوليه من مؤلفات ، فرجع الحافظ ابن رجب إلى المصادر الأولى في الحديث وعلومه وفنونه .

وبذلك حقق هدفين كبيرين :

الأول : دقة المنهج العلمي في اختيار المراجع ، على ما هـو معروف في أصول البحث العلمي .

الثاني : ملاءمة المراجع للكتاب المدروس ، لأن أحق مايدرس الكتاب على ضوئه هو المصادر التي استمد منها أو التي استمدت منه حتى تعتبر شارحة له ، وقد حفل شرح الحافظ بالمصادر من كل نوع : فهو ينقل عمن سبق الترمذي ، كنقله عن رسالة الشافعي ، وعن البخاري ، ومسلم ، وأحمد بن حنبل . وينقل عن المعاصرين للترمذي ، كأبي حاتم ، وأبي داود ، وأمثالها ، وينقل عمن بعد الترمذي ، كابن أبي حاتم ، والرامهرمزي ، والخطيب البغدادي ...

٥ ـ ان الحافظ ابن رجب أفرغ في شرحه هذا عصارة مؤلفات هامة للأقدمين ، غفل عنها أكثر المشتغلين بالحديث ، مثل مقدمة صحيح مسلم ، والتمييز للامام مسلم ، والعلل لعلي بن المديني ، والعلل الكبير للترمذي ، ورسالة أبي داود إلى أهل مكة ، حتى انه قد يستوفي فوائد بعض هذه المؤلفات في شرحه ، لكن الحافظ ابن رجب لم يسردها هكذا سرداً ، بل أتى بنصوصها مستشهداً بها في مواضعها المناسبة استشهاداً يدل على إحاطته العلمية ودقة فقهه لما حفظ عن الأقدمين .

٦ ـ نذكر أخيراً من خصائص هذا الشرح أن الحافظ ابن رجب قد عاد في كتابه إلى أسلوب السلف المتقدمين في بحث أصول الحديث ، وهو أسلوب يعتمد على ذكر أقوالهم في مسائل تتعلق بها القاعدة ، لكنه لم يُغفِلْ استنباطَ

القواعد وتحريرها، وهو ما أفرده المتأخرون في التأليف ، وهو أسلوب جليل الفائدة ، لأنه بذلك جمع بين مزايا الطريقتين وفوائدهما ، ونمى في عقل القارىء موهبة الاستنباط والنقد ، وتطبيق قواعد العلم ، وغير ذلك مما لانطيل به .

ويمكن في الختام أن نخلص إلى أهمية هذا الشرح وأنه بحق - كما قلنا - أحسن شرح لأول تأليف في أصول الحديث، وأمثل مرجع في أصول علم العلل ، وأنه جمع تحقيقات وفوائد على غاية من الأهمية ، تسهل سبيل هذا العلم حتى يلزم المشتغل فيه أن يكون على وعي وإحاطة بمسائله وفوائده .

التعريف بمخطوطات شرح العلل :

عثرنا بعد البحث في نفائس المكتبات الخطية في مختلف البلدان على ثلاث نسخ لشرح علل الترمذي نعرف بها فيما يلي :

النسخة الأولى (الأصل) (أ) :

وهي نسخة إستانبول المحفوظة في مكتبة السلطان أحمد الثالث ، رقم ٥٣٢ بخط عالم كبير محدث وفقيه وأصولي وثيق الصلة بمؤلف الشرح الحافظ ابن رجب هو تلميذه القاضي ابن اللحام .

وهو علي بن محمد بن عباس البعلي [١] ، ثم الدمشقي، علاء الدين ، المعروف بابن اللحام ، شيخ الحنابلة في وقته [٢] ، وتلميذ ابن رجب ، وخليفته في حلقته .

ولد بعد الخمسين وسبعمائة وكان أبوه لحاماً، فمات وولده علاء الدين رضيع،

---

(١) نسبة الى بعلبك .

(٢) كما وصفه ابن العماد في شذرات الذهب ج ٧ ص ٣١

فرباه خاله ، وعلمه صنعة الكتابة ، ثم حُبِّب إليه طلب العلم ، فطلبه بنفسه، وأنجب ، واشتغل على الحافظ زين الدين بن رجب وغيره ، ومازال حتى صار شيخ الحنابلة بالشام .

وقد برع في المذهب الحنبلي ، ودرس وأفتى ، وناب في الحكم ، ووعظ في الجامع الاموي بدمشق في حلقة ابن رجب من بعده ، واجتمع عليه الطلبة وانتفعوا به ، وصنف في الاصول والفقه .

عين للقضاء فامتنع على ما قيـل ، ومات بعد ذلك بيسير ، في سنة ٨٠٣ ثلاث وثمانمائة ، في يوم عيد الفطر ، وقيل الأضحى ، وقد جـاوز الخمسين ، رحمه الله ورضي عنه (١) .

ونسخة ابن اللحام هذه هي النسخة الوحيدة الكاملة من بين نسخ شرح العلل، وإن كانت مخرومة من الآخر بورقة واحدة فيما نقدر ، لكن الخرم لم ينقص من الشرح وكلام الحافظ ابن رجب شيئاً ، إنما ذهب بقسم من قصيدة في فضائل الترمذي وجامعه كتبها ناسخ الشرح القاضي ابن اللحام .

وهذا نص ما وقع في ختام هذه النسخة :

« ووجدت في آخر نسخة من نسخ كتاب الجامع للترمذي مما كتبت باليمن بثغر عدن ماهذا صورته :

أنشدنا الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن مَعَدّ بن عيسى التجيبي لنفسه في مدح أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رضي الله عنه :

كتاب الترمذي رياض علم حكت أزهاره زُهْرَ النجوم
به الآثار واضحـة أبينت بألقـــاب أقيمت كالرسوم

---

(١) انظر ترجمته في إنباء الغمر بأنباء العمر ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٥ وشذرات الذهب ج ٧ ص ٣١ والضوء اللامع للسخاوي ج ٥ ص ٣٢٠-٣٢١ .

فأعلاها الصحاح وقد أنارت نجوماً للخصوص وللعمـــوم
ومن حسن يليها أو غريب وقد بان الصحيح من السقيم
فعـــلله أبو عيسى مبينا معالمـــه لطلاب العـلوم
وطرَّزه بـــآراء صحـاح تخيَّرها أولو النظر السلـــيم
من العلمـاء والفقهاء قدماً وأهل الفضل والنهـج القويم

وتقع هذه النسخة في ١٥٢ ورقة ، وهي مكتوبة بخط نسخي جيدواضح مصححةغاية التصحيح ، وعليهاعلامات المقابلة ، والتصحيح والتضبيبوالمقابلة المتعارفة عند المحدثين[١] .

وتعتبر هذه النسخة نسخة أمّاً في أصول التحقيق ، لما تمتاز به من الثقـــة العلمية ، فقد كتبها القاضي ابن اللحام تلميذ الشارح الحافظ ابن رجب وقرأهـا على الشارح ، وعليها خط الشارح الحافظ ابن رجب نفسهفيمواضع عديدة من الكتاب ، وقد أثبت التنبيه على ذلك علىظهر الورقة الأولى من النسخة .

كما أن هذه النسخة هي آخر ما صدر عن مصنف الشرح ، وذلك لأننـــا وجدنا في كثير من مواضع اختلافها مع النسختين الأخريين أنها كانت عبارة فيها مثلها في تينك النسختين ثم أصلحت ، كما أننا لدى مقابلة النقول المأخوذة عن المصادر وجدنا هذه النسخة مطابقة لتلك المصادر دون النسختين التاليتين .

وقد عبرنا عن هذه النسخة في التعليقات بقولنا « الأصل » أو « النسخـة الأصـــل » . ورمزنا لها بالحرف (آ)

النسخة الثانية : (ظ) :

نسخة دمشق المحفوظة في دار الكتب الظاهرية برقم ٤٠٥ ح . وهي أول ما وقفت عليه من نسخ شرح العلل عثرت عليها في أثناء بحثي في مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، وأفدت منها .

---

(١) انظر بحثنا في «منهج النقد» رقم عام ٣٠ « كتاب الحديث وصفة ضبطه » .

والنسخة مخرومة من أولها، تبدأ من قول الحافظ ابن رجب ص٦٤ : « قال الامام أحمد : حدثنا حسن بن عيسى » . وقد أُدْمِجَت مع كتاب « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » للحافظ العلائي في مجلد واحد ، وبالخط نفسه ، ليس لها أي عنوان أو فاصل يميزها ، بل رقمت أوراقها بالتسلسل مع أوراق جامـــع التحصيل ، حتى ظُنَّ أنها تابعة لكتاب جامع التحصيل ، وغفل عنها في مصادر فهارس المخطوطات ، كما وقع في تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، وتاريخ التراث العربي للأستاذ فؤاد سيزكين .

وتقع هذه النسخة في (١١٢) ورقة ، وهي نسخة قيمة مكتوبة بخط عالم خبير بهذا الفن ، إمام فيه ، هو العلامة المحدث الحافظ « محمد بن أبي بكر بن زريق » كما نص على ذلك بنفسه حيث قال ـ عند قول الحافظ ابن رجب آخر شرحه « لا يرد سؤالاً » ـ :

(آخره والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . وحسبنا الله ونعم الوكيل. وكتب محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زريق).

وقد ترجموا لابن زُرَيْق ترجمة حديثية وافية ، واثنوا عليه بالحفظ والامامة وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد القرشي العمري [1] ، الشيخ الإمام الحافظ ناصر الدين أبو عبد الله ، المعروف بابن زريق .

تفقه وطلب الحديث ، فسمعه من صلاح الدين بن أبي عمر ، وتخرج بابـــن المحب ، وتمهر في فنون الحديث ، وسمع العالي والنازل ، وخرج ورتب المعجم الاوسط للطبراني على الأبواب ، ورتب صحيح ابن حبان .

قال الحافظ ابن حجر : «وكان يقظاً عارفاً بفنـــون الحديث ، ذاكـــراً للأسماء والعلل » .

---

(١) نسبة الى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد سردوا نسبه اليه .

وقال أيضاً : « ورافقني كثيراً وأفادني من الشيوخ والأجزاء ، وكان ديناً خيراً صيناً ، لم أر من يستحق أن يطلق عليه اسم الحافظ بالشام غيره » .

وتوفي الحافظ ابن زريق سنة (٨٠٣) ثلاث وثمانمائة رحمه الله ورضي عنه[1].

والنسخة مكتوبة بخط تعليق صعب مغفل من النقط في كثير من الأحيان، لكنها صحيحة مضبوطة بالمقابلة والتصحيح ، وعلامات التصحيح والتضبيب الحديثية ، سوى مواضع بياض فيها .

وفيها تنبيه في الحاشية على مواضع أشكلت على الحافظ ابن زريق ، وبيان اختلاف النسخ ، نحو قوله في ص ٩١ : « تنهوننا عن جابر وتكتبوه » ، فقد وقع في نسخة ابن زريق « وتكتبون عنه » فأثبتها هكذا بالنون وكتب بمقابلها على هامش الصفحة « وتكتبوه » خ . أي في نسخة أخرى « تكتبوه » ، مما يدل على اعتنائه الزائد بضبط الكتاب .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف (ظ) .

النسخة الثالثة : (ب) :

نسخة القاهرة المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٤٩ مصطلح . وتقع في ١٣٦ ورقة .

وهي مخرومة من أولها ، تبـــدأ عند قول الترمذي ص ٦٣ : « وسموا لعبد الله بن المبارك رجلاً يتهم في الحديث ، فقال : لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أحدث عنه » ، فقوله « يتهم في الحديث » هو أول هذه النسخة ، أما نهايتها فمثل سابقتها قوله « لا يرد سؤالاً » .

وهي بخط محمد بن محمد أبي حامد بن حسين بن علي المالكي البكري الخليلي

---

(١) إنباء الغمر ج ٢ ص ١٨٧ ، وشذرات الذهب ج ٧ ص ٣٦ ، ولحظ الألحاظ ذيل لتذكرة الحفاظ لابن فهد ص ١٩٦ .

كتب في آخرها مانصه :

(... والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وعدد ماغفل عن ذكره الغافلون ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته أجمعين وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين . حسبنا الله ونعم الوكيل . وكان الفراغ من تعليقه نهار الأحد ثامن عشر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين وثمانمائة بمكة المشرفة . زادها الله شرفاً وكرماً وتعظيماً ومهابة ، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد أبي حامد بن حسين بن علي المالكي البكري الخليلي غفر الله تعالى له ولوالديه ولإخوانه ولأحبابه ولمشايخه ولجميع المسلمين . والحمد لله رب العالمين .

وما كنت أهلاً الذي قد كتبته وإني لفي خوف من الله نادمُ

ولكنني أرجو من الله عفـوه وإني لأهل العلم لاشك خادمُ) اهـ.

وهذه النسخة أحسن نسخ شرح العلل خطاً ، لكنها ـ للأسف ـ أسوؤها تصحيحاً وضبطاً ، كثيرة التصحيف ، كثيرة السقط ، فاحشة الغلط ، وفيها مواضع بياض أيضاً تتفق كثيراً مع بياض النسخة الدمشقية ، وإن كانت مواضع البياض فيها أكثر ، ولولا ضيق مخرج الكتاب ـ على حد تعبير المحدثين ـ لكان حظ هذه النسخة في رأيي الإهمال والترك ، كما هو حكم المحدثين في الراوي الشديد الغفلة الذي يخطىء الكثير .

وكأن الناسخ ـ مع جودة خطه ـ بعيد عن هذا العلم ، حتى وقع له مثل هذا الغلط ، وقد أبدى الرجل اعتذاره بما سطره من بيتي الشعر اللذين ذكرناهما رحمه الله تعالى .

وتتشابه النسختان الدمشقية والقاهرية كثيراً ، فيما عدا ما وصفناه من غلط النسخة القاهرية ، وهذا التشابه مما قد يشير إلى كونهما منسوختين عن أصل واحد ، لكن تفاوت بعض العبارات ـ التي يبدو أنها ناشئة من النسخة

الأصل لها - يدل على أن كل واحدة مأخوذة عن نسخة غير الأخرى ، لكن كلا من أصلي النسختين متقارب ومأخوذ عن الحافظ قبل تعديله النهائي للكتاب الذي جاءت عليه النسخة الأولى الأصل .

وقد رمزنا لهذه النسخة المصرية بالحرف (ب) .

منهج تحقيق الكتاب .

١ - اعتمدنا على النسخة الأولى وجعلناها أصلا ، لما امتازت به من الصحة وعلو السند ، وكونها آخر النسخ مما صدر عن الشارح الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى ، وأثبتنا نصها في متن الكتاب .

٢ - جعلنا بين قوسين هكذا (   ) ما وقع من زيادة في النسخة الأصل من كلام الحافظ ابن رجب على النسختين ظ و ب . وأما ما وقع من زيادة في النسختين ظ و ب على النسخة الأصل فقد أدرجناه في صلب الصفحة بين معقفين هكذا [   ] .

٣ - أثبتنا الفروق بين النسخ في الحاشية وعُنينا بفروق النسخة ظ ، بينا تساهلنا بالنسبة للنسخة (ب) ، لأن استقصاء كل مافيها من تصحيف وخلط وغلط ، يطول سرده جداً ، مما يتعب القارىء دون جدوى .

وحيث تميز معنا نص المؤلف المعتمد والذي هو آخر ما صار إليه من بين هذه النسخ وهو نص النسخة التركية أصبح موضوع التحقيق هو هذا النص .

كذلك لم نر التطويل بإثبات اختلاف النسخ في بعض النواحي اليسيرة ، نحو ماكان من الجوانب الاملائية ، ونحو ما وقع من تقديم وتأخير لكلمة أو اسم، مثل « مالك وشعبة » أو « شعبة ومالك »، وإن أثبتنا بعض ما وقع من ذلك ليكون مثالاً على هوية النسخ .

٤ - وقع تفاوت في مواضع البياض المشتركة بين النسختين ظ و ب ،

بأن يكون البياض في ظ أنقص بنحو كلمة مثلاً ، فلم نفصل بيان ذلك في كل موضع في التعليق خشية إملال القارىء بطول هذه التعليقات الشكلية .

٥ - استعنا لضبط وتحقيق نص الكتاب بالمراجع التي استقى منها ، وبينا في مواضع الخلاف مايوافق النسخ في المراجع ، وعامة ذلك موافق للنسخة الأصل .

٦ - كثر الاختلاف بين النسخ في حدثنا و «ثنا» و «نا» ، وهما اصطلاحان للمحدثين لكلمة حدثنا في الكتابة ، لكن يُلفَظُ بها عند القراءة «حدثنا» .

فنجد في نسخة الأصل في كثير من الأحيان الرمز ثنا أو نا وفي ظ حدثنا ، أو يستعمل في الأصل ثنا وفي ظ و ب الرمز الآخر مثلاً .

كذلك يحذف لفظ « قال » عند « حدثنا » من الأصل ويثبت في ظ وب أو في ظ ، وهو اصطلاح عند المحدثين أن يحذفوا « قال » خطّاً ويثبتوهـا عند القراءة .

وهذا كله لايعتبر اختلافاً ، فدرجنا في ذلك على النسخة الأصل ، ولم نشأ مخالفتها ، ولا التنبيه على شيء من هذا التفاوت بين النسخ ، وإن فعله بعض المحققين غير ذوي الاختصاص بهذا الفن ، فأبان بذلك عن نفسه .

٧ - وجدنا شرح الحافظ ابن رجب مرتباً على أبحاث من غير استعمال عناوين إلا نادراً ، ونظراً لأهميتها فقد أدرجنا عناوين توضح موضوع بحث الشارح ، لتسهيل فائدة القارىء من الكتاب ، وجعلناها بين نجمتين مفرغتين من الوسط هكذا ☆ ☆ وأكثر ذلك في الجزء الأول من الكتاب ، أما الجزء الثاني فعامة عناوينه من عبارات الحافظ ابن رجب نفسه .

منهج التعليق على الكتاب :

وقد بنينا خطة التعليق على أساس تكميل فوائد الكتاب من كافة جوانبه ، مع الاختصار وتحاشي التطويل ، واتبعنا مايلي :

١ ـ تخريج الأحاديث :

وذلك ببيان المصادر التي أخرجت الأحاديث . أي روتها بأسانيدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد عنينا بالعزو الى تلك المصادر ، مع بيان موضع الحديث في كل مصدر ، بذكر الجزء والصحيفة ، وبذكر عنوان الباب عند الحاجة .

ولما أن الأحاديث التي في الكتاب وردت لمناسبة علة أو قضية حديثية قد يكون فيها نزاع ، فإن تخريج هذه الأحاديث يحتاج إلى تخطي المصادر المشهورة ، والمظان المتوقعة ، وقد حرصنا على تغطية ذلك بما نرجو أن يحقق المقصود .

٢ ـ بيان حال الأحاديث من حيث القبول أو الرد :

تكلمنا على الأحاديث ببيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف ، مع كشف موضع الاستشهاد بالحديث ، وسبب إيراده في الكتاب ، مع التعليل الفني ، والاستناد الى أصول هذا العلم .

٣ ـ تخريج نصوص العلماء في المسائل الحديثية :

فقد أورد الحافظ ابن رجب في شرحه كثيراً من النقول والأقوال عن أئمة العلم في المسائل الحديثية ، وقد خرجنا هذه النصوص من مصادرها التي ترويها بالسند إلى الأئمة الذين نقلت عنهم ، ولم يكن ذلك قياماً بجانب مكمل من عمل التحقيق فحسب ، بل وجدنا في ذلك فائدة هامة ، هي مايحف هذه النقول في المصادر من دراسات وفوائد قيمة ، وقد أتينا في التعليق بالقدر الذي يحتاج إليه ، وتركنا التوسع للقارىء يعتمد على إحالاتنا .

٤ ـ استكمال بحث الإحالات على شرح الترمذي :

أحال الشارح في مواضع كثيرة على ما سبق في شرحه لجامع الترمذي ،

وقد عوضنا القارىء عما فاته من شرح الحافظ ابن رجب بما أثبتناه من تعليقات عليه ، وهذا عملنا في فاتحة الكتاب في تخريج الأحاديث التي اتفق على عدم العمل بها ، وبحث جوانبها الحديثيـة والفقهية مثال واضح لهذا الجهد الكافي إن شاء الله تعالى .

٥ ـ استكمال تراجم الرواة :

تعرض الحافظ ابن رجب للكلام على جملة كبيرة من رواة الحديث بتراجم موسعة ، يرد في كثير منها جرح وتعديل ، مما قد يجعل القارىء حائراً، لعدم تمكنه في هذا الفن ، وقد علقت على هذه التراجم بتلخيص محقق ، يبين الحكم على الراوي بعبارة واحدة لاتحتمل أكثر من حكم واحد ، مع زيادة فائدة في تاريخ الراوي ومن أخرج له من المحدثين .

كذلك أوردتُ مثل هذه التكملة في سائر التراجم،وناقشت بعض الآراء في بعض الرواة ، مستنداً الى أصول هذا الفن ، وموضحاً علة ذلك ، وإذا أوردت كلام الحافظ ابن حجر في التقريب جعلتهبين هلالين مزدوجين « » مكتفياً بذلك عن العزو إليه .

لكن الحافظ ابن حجر لايذكر المائة فيتاريخ وفاة الراوي ، اكتفاء بذكر طبقته ، فيقول مثلا : « من السادسة ، مات سنة أربعين » ، بدلاً من « أربعين ومائة » . فأضفت الى كلامه لفظ « ومائة » أو « ومائتين » تسهيلاً على القارىء وجعلت زيادة ـ ومائة ـ أو ـ ومائتين ـ بين معترضتين ، هكذا ـ ـ .

٦ ـ تكررت في الكتاب تراجم كثير من العلماء والرواة من أجـل دراستهم في كل مرة من جانب حديثي خاص ، ووردت فيها فوائـد على غاية من الأهمية ، وقد علقنا عليها بما يتمم الفائدة ، وقـد نقتصر على التعليـق في

موضع واحد ، فليرجع إلى فهرس الأعلام المترجمة لسهولة تتبع جوانب البحث في هؤلاء الرواة .

٧ - ورد في الكتاب ذكر عدد كبير جداً من العلماء والرواة ، فلم نشأ ترجمة كل علم بمجرد ذكره ، مادمنا لانجد لذلك فائدة تتعلق بمقصد الكتاب ، ونحيل القارىء إلى كتب رجال الحديث فقد تكفلت له بذلك .

وقد أطال كثير من المحققين التعليقات بتراجم الاعلام لمجرد ورودها ، تقليداً للأسلوب الأجنبي في التحقيق ،لكن الوضع العلمي يختلف بيننا وبينهم، فإن القوم لايملكون تراثاً في تراجم علمائهم كالذي عندنا ، فليس بلازم لنا أن نسلك هذا الأسلوب. وحسبنا إحالة القارىء في هذا التصدير على هذه المراجع ليأخذ منها بغيته ، لاسيما وأن هذه التراجم المقتضبة لاتفي بالغرض في أكثر الأحيان .

٨ - لقد حفل الكتاب بالدراسات الحديثية المفيدة ، وحرصنا في التعليقات على زيادة فائدة القارىء وإلقاء مزيد من الضوء على تحقيق الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى .

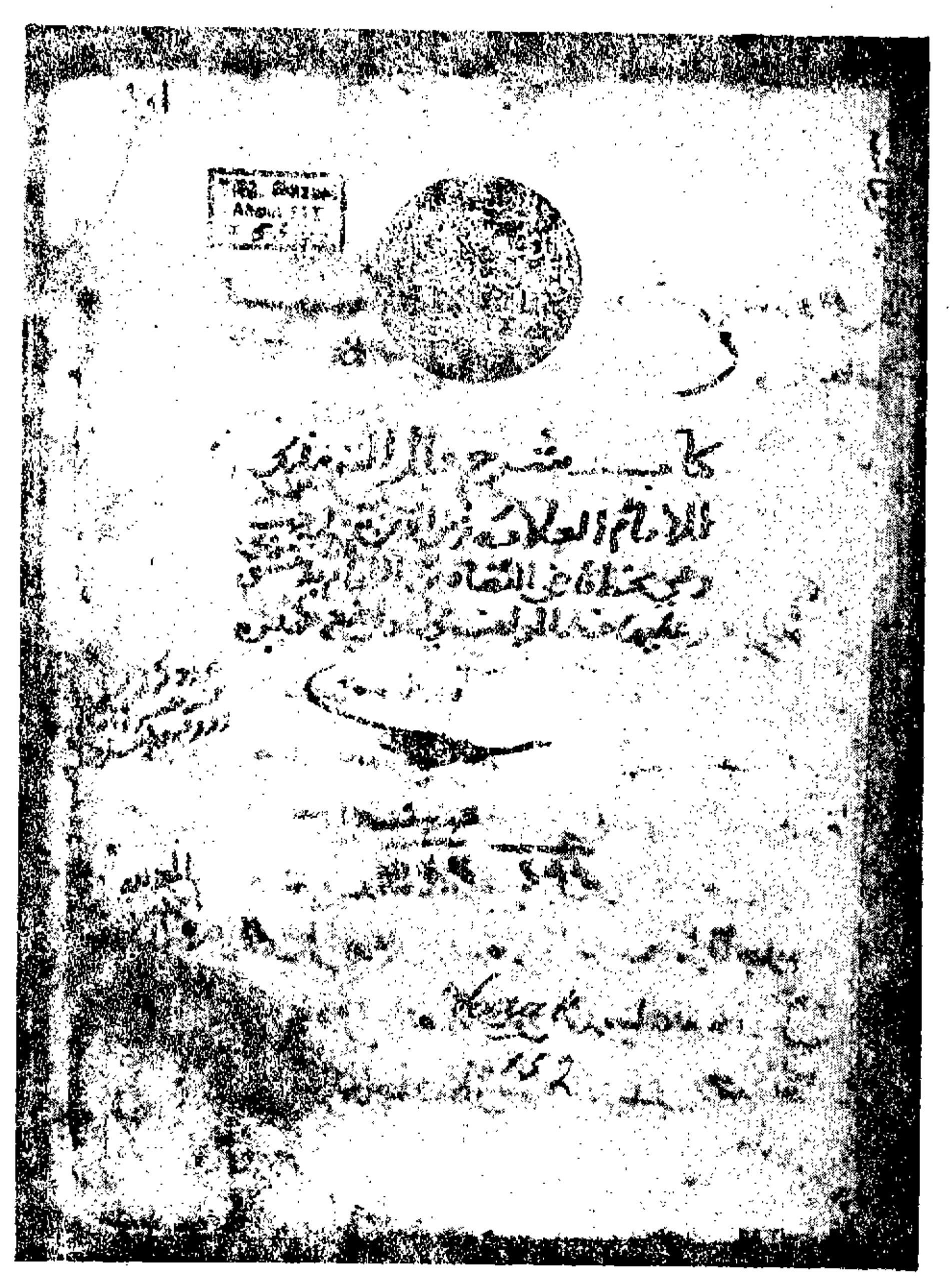
وقد اقتصرنا في التعليق على الكتاب على ما تقتضيه الحاجة من إيضاح عبارة أو إزالة إشكال أو بيان احتراز ، ولو أطلقنا عنان القلم في التعليق لطال جداً وتحول عملنا إلى شرح أطول بكثير من شرح الحافظ ابن رجب نفسه .

لكن عوضتُ القارىء عن ذلك بالإحالة على المراجع في المواضع الهامة ، لتسهيل مايرجوه من فائدة واستزادة ، وماكان من المسائل قد سبق لي درسه موسعاً أو تحقيق بحث فيه أحلت على دراساتي كما هو معتاد من صنيع علمائنا أجزل الله مثوبتهم ، وأخص هنا كتابي « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » ، وكتابي « منهج النقد في علوم الحديث » بالنسبة لمسائل

علوم الحديث ، وكتاب « المغني في الضعفاء » للامام الذهبي وتعليقاتي عليه بالنسبة للرواة المتكلم فيهم .

وهكذا نرجو أن يكون عملنا مكتملاً في خدمة هذا السفر القيم ، وأن يكون له نفعه ، وأثره في خدمة السنة المشرفة ، والنهوض بعلومها ودراساتها، والله المستعان وعليه التكلان . والتوفيق كله بيده سبحانه .

★ ★ ★



الصفحة الاولى من نسخة تركية التي عليها خط الحافظ ابن رجب

نموذج من النسخة التركية ، ويرى بالهامش خط الحافظ ابن رجب بالحاق تكملة على الصفحة

صفحة من النسخة التركية، تظهر في هوامشها الالحاقات المعلمة برمز التصحيح

سعيد ابن نا الا واسبق حديثا يعني من سفين وقال علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد يقول
كان شعبة اعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا وكان سفين صاحب ابواب وكان شعبة
[illegible] الاحاديث الطوال يعني يشرد لها وقال ابو داود لما مات شعبة قال سفين مات
الحديث [illegible] سفين كان الشيخ في الدنيا [illegible] شعبة [illegible]
[illegible] الناس حديثه و شعبة يخطي فيما الاسما ولا يعا [illegible] يعني في الاسما
وقال العجلي [illegible] في الحديث وكان يخطي في اسما الرجال قليلا وقال [illegible] ابي
انك حطا سعيد او سفين قال شعبة [illegible] وقال يزيد بن هرون لولا شعبة [illegible]
ما [illegible] قال ابن ابي حاتم يعني [illegible] في [illegible] العلم وقال ابو حاتم الرازي كان الثوري
قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه وكان شعبة ابصر بالحديث وبالرجال وكان الثوري احفظ
وكان شعبة بصيرا بالحديث [illegible] ان [illegible] ابن عدي [illegible]
[illegible] عن [illegible] الحديث الذي [illegible] سعيد
[illegible] حماد بن زيد قال اذا خالف شعبة في الحديث [illegible] له
ولم قال شعبة كان يسمع ويعيد [illegible] وانا اسمع مرة واحدة وقال يعقوب بن شيبة
[illegible] شعبة كان اذا لم يسمع الحديث [illegible] لم يعيد [illegible] سهل [illegible] العسكري [illegible]
[illegible] ابن [illegible] يحيى [illegible] سالت شعبة عن حديث فلم يحدثني به
وقال لم اسمعه الا مرة ولا احدثك به [illegible] عن [illegible] الوليد قال سالت شعبة
عن حديث فقال لا احدثك [illegible] شعبة [illegible] حماد بن زيد [illegible] سعيد كان لا
يرضى ان يسمع الحديث مرة [illegible] مرارا ونحن كنا اذا [illegible] مرة [illegible]
[illegible] سفين بن سعيد بن مسروق الثوري والشيخ [illegible] على الاصح ابو عبد الله
الكوفي احد الائمة [illegible] والعلما [illegible] والحفاظ [illegible] وقال شعبة وابن عيينة
وابو عاصم وابن [illegible] امير المؤمنين في الحديث وقال ابن المبارك ما كتبت عن احد
افضل [illegible] ما رايت مثل سفين [illegible] قال ما رايت افضل من سفين وقال
ورقا [illegible] لم ير سفين مثل نفسه وقال ابن عيينة ما رايت مثله وقال عبد الرزاق سمعت

[illegible]

صفحة من نسخة دار الكتب الظاهرية ، تظهر فيها الالحاقات الدالة
على مقابلة النسخة ودقتها

[illegible] ... وأما أهل العلم والمعرفة
والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم
وصيانة لها وتمييزا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك
عندهم طعنا في الأحاديث المعللة بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من
العلل وسلامتها من الآفات فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا
وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد
البهرج من الخالص وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به [illegible]
انتهى الكلام [illegible] والله تعالى المسؤول
أن يجعله خالصا لوجهه الكريم موجبا للفوز برضاه في جنات النعيم وأن ينفع به [illegible]
[illegible]
[illegible] وأن يجعل ما علمنا [illegible] وأن لا يجعل [illegible]
[illegible] إنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين [illegible]
[illegible] والحمد لله وحده وصلاته [illegible] على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم [illegible]

[illegible]

الصفحة الاخيرة من نسخة دار الكتب الظاهرية . وفيها خط ناسخها الحافظ ابن زريق كتبها بيده .

ثم ذكر معنى حكاية ابن خراش وهذه اصح وتلك منقطعة
وقال ابن معين حفص اثبت من عبد الواحد بن زياد وهو
اثبت من عبد الله بن ادريس وقال الدارقطني ارفع الرواة عن
الاعمش الثوري وابو معوية ووكيع ويحيى القطان وابن
فضيل وقد غلط عليه في شي وقال ابن عمار قال ابو معوية
كان اهل خراسان يجيئون الى الاعمش ليسمعوا منه فلا يقدرون
فكانوا يجيئون يسمعون من شعبة عن الاعمش فكان شعبة
لا يحدثهم حتى يقعدني معه فيقول يا ابا معوية اليس هو كذا
وكذا فان قلت نعم   قال ابن عمار انما يراد من
هذا ان ابا معوية كان اثبت في الاعمش   سئل احمد بن
الحسن العسكري الحافظ من احب اليك في الاعمش قال
ابو معوية اعرف به واما معمر في الاعمش فهو
كذا ذكره ابن معين والاثرم والدارقطني وقال ابن عسكر
سمعت احمد يقول احاديث معمر عن الاعمش التي يغلط فيها
ليس هو من عبد الرزاق انما هو من معمر يعني الغلط
اصحاب منصور بن المعتمر قال عثمن بن سعيد قلت
ليحيى بن معين جرير احب اليك في منصور ام شريك قال جرير
اعلم به قلت فشريك احب اليك في منصور او ابو الاحوص
قال شريك اعلم به قال عثمن وارة قال وكم روى ابو الاحوص
عن منصور وروى ابو يعلى الموصلي عن يحيى بن معين معناه
الا انه قال احب الي بدل قوله اعلم به وكذا روى يزيد بن
الهيثم عن يحيى وليس في روايتهما التخصيص بمنصور وكذا
قال ابو حاتم شريك احب الي من ابي الاحوص انتهى ومعمر
اروى عن منصور عن سالم بن ابي الجعد عن جابر ان النبي
صلى الله

نموذج من نسخة دار الكتب المصرية يظهر فيه بعض مواضع
البياض التي ذكرناها في التصدير .